

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

شعبة التاريخ

دور الدبلوماسية الجزائرية في تحرير إفريقيا

محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تاريخ إفريقيا جنوب
الصحراء

تقديم الدكتور سليمان يوسف

الموسم الجامعي 2022 / 2023

المحور الأول: الدعم الجزائري للقضايا الإفريقية قبل الاستقلال

جذور السياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا

مقدمة: إن دعم الجزائر لحركات التحرر الإفريقية هو امتداد للكفاح المسلح الذي خاضته ضد الاستعمار الفرنسي لسنوات طوال، واعتبرت السياسة الخارجية للجزائر سواء قبل أو بعد الاستقلال من الأهداف الهامة التي ركزت عليها، وبرزت جليا في مختلف مواعيد الثورة (بيان أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، الميثاق الوطني 1976)، والتي اشارت صراحة إلى تبني الجزائر لمبادئ تتجلى في حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في السيطرة على مواردها.

الثورة الجزائرية بين مكاسب التأييد وحل النزاعات في القارة:

لم تغفل الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في 1 نوفمبر 1954 عن الفضاء الدبلوماسي؛ إذ سرعان ما تأسس الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الذي ضم محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، وفي أبريل 1955 شارك وفد جبهة التحرير في مؤتمر باندونغ شارك فيه حسين آيت أحمد، أحمد يزيد، وفي المؤتمر ندد الحاضرون بالاستعمار الفرنسي، وتمكن الوفد من عرض القضية الجزائرية، وبذلك كانت بداية الدخول لجبهة التحرير الوطني للعائلة الأفروآسيوية، ويعتبر هذا المؤتمر بمثابة ميلاد دبلوماسية الثورة أيضا، حيث سجلت الجبهة بحضورها القوي في هذا المؤتمر أول انتصار دبلوماسي لها.

وتبنى المؤتمر قرارات سياسية حاسمة اعتبرت مكاسب مهمة للثورة الجزائرية على الصعيد الدبلوماسي، ومنها القرار الخاص بمساندة الجزائر في كفاحها من أجل تقرير مصيرها، واسترجاع استقلالها من جهة، مما دفع بـ 14 بلد مشارك في المؤتمر إلى إرسال عريضة مؤرخة في 26 جويلية 1955 إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة 'هامرشولد' للمطالبة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العادية العاشرة للأمم المتحدة من جهة أخرى.

ويبدأ الدور البارز للثورة الجزائرية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، وأصبحت الممثل الرسمي للشعب الجزائري، وكانت أهداف الحكومة المؤقتة تصب كلها في اتجاه واحد هو استرجاع السيادة الوطنية، ومن جملة هذه الأهداف ما يلي:

- تشكيل هيئة دبلوماسية تمثل الجزائر في المحافل الدولية

- اقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول لكسب أكبر تأييد للقضية الجزائرية.

- العمل على حمل فرنسا على التفاوض، وذلك باستعمال الضغوطات السياسية والدبلوماسية والعسكرية.

وبرزت مشاركة الدبلوماسية الجزائرية في مختلف المؤتمرات الإفريقية وكان ممثلوها في هذه المؤتمرات كل من السيد أحمد يزيدي، أحمد يزيدي، أحمد بومنجل، فرانز فانون، عمر أوصديق، بوعلام أوصديق.

نشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية على الصعيد الإفريقي:

1- مؤتمر أكرا الأول للدول المستقلة: انعقد هذا المؤتمر في العاصمة الغانية أكرا من 15 إلى 22 أبريل 1958، وشاركت فيه جبهة التحرير الوطني بدعوة من الرئيس الغاني نكروما بوفد رسمي تحت رئاسة أحمد بومنجل، وأحمد يزيدي، وفرانز فانون، وشاركت جبهة التحرير الوطني إلى جانب الثمانية دول المستقلة (غانا، مصر، اثيوبيا، ليبيريا، المغرب، السودان، تونس، ليبيا) وخلص المؤتمر في اللائحة الختامية إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري بحقه في الاستقلال عن طريق اجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لإرادة الشعب الجزائري.

كما نصت اللائحة على ضرورة بذل الدول المشاركة أقصى الجهود لمساعدة الشعب الجزائري ليتمكن من استرجاع حقوقه المغتصبة وارسال وفد لمختلف العواصم العالمية لعرض القضية الجزائرية، والدفاع عن جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

ب/ مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة منروfia: انعقد هذا المؤتمر في العاصمة الليبيرية منروfia من 4 إلى 8 أوت 1959، وحضره أحمد يزيدي وزير الثقافة ورئيس وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية، وفي هذا المؤتمر تم مناقشة أوجه الدعم الممكنة من الدول الممكنة من الدول الإفريقية المستقلة، وقد ظم المؤتمر إضافة إلى 8 دول السابقة دولة غينيا التي استرجعت سيادتها في 2 أكتوبر 1958.

وفي هذا المؤتمر تدخل أحمد يزيدي بطرح انشغالات الوفد، وما يتوجب فعله فيما يخص القضية الجزائرية، وقد صادق الحاضرون على عدة توصيات منها التحضير للمناقشات التي ستجرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، ومتابعة الجهد الدبلوماسي لصالحها، إلى جانب تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية، وإعلان 1 نوفمبر يوما للجزائر، ودعوة الدول الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة.

ج/ مؤتمر أديس أبابا: في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا انعقد المؤتمر الثالث للدول الإفريقية المستقلة من 14 إلى 24 جوان 1960، وتميز بحضور 13 وفد نتيجة توسع دائرة الدول

المستقلة بالإضافة إلى مندوبين بصفتهم ملاحظون عن كل من كينيا، أنغولا، أوغندا، روديسيا الشمالية، روندا، بورندي، جنوب غرب إفريقيا، جنوب إفريقيا.

أما فيما يخص الوفد الجزائري فقد تقرر أن يكون عضوا مشاركا ممثلا من قبل السادة أحمد يزيد رئيسا للوفد، فرانز فانون، عمر أوصديق، أحمد بومنجل، وفي هذا المؤتمر ألقى أحمد يزيد خطابا جاء فيه "إن كفاحكم هو كفاحنا واننا مستعدون لنبحث معكم عن وسائل تعزيز النضال، وإن تضامننا الفعال شرط لتحقيق أهدافنا في حرية إفريقيا البطولية الذي يقوم به اخواننا في الشرق، وفي الغرب والوسط والجنوب من القارة الإفريقية".

وكانت نتائج هذا المؤتمر أكثر تجاوبا من ذي قبل، بحيث أقر المؤتمر لائحة تدعوا إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية لتسوية القضية الجزائرية، كما دعا المؤتمر الدول الإفريقية التي لم تعترف بعد بالحكومة المؤقتة للاعتراف بها ، وجدد المؤتمر نداءهم بالسحب الفوري لجميع القوات الإفريقية التي تحارب ضمن الجيش الاستعماري في الجزائر، مع استمرار دعم القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة.

إلى جانب دعم الجانب الإعلامي عن طريق الصحافة والراديو لكشف الجرائم التي اقترفتها فرنسا بالجزائر.

ومن خلال هذه المؤتمرات استطاعت الحكومة المؤقتة الجزائرية أن تجند إلى صفها الدول الإفريقية المعادية للاستعمار، لكن الشيء الذي أعاق نشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية في إفريقيا هو خضوع معظم دولها للاستعمار، وانعدام النشاط الدعائي لجبهة التحرير الوطني، ولهذا قررت الحكومة المؤقتة فتح تمثيلات لها في الدول الإفريقية، التي تجاوبت مع القضية الجزائرية لمواجهة الدعاية الفرنسية، فقامت بفتح مكتب بالعاصمة الغانية آكرا برئاسة السيد فرانز فانون، ومكتب بالعاصمة الغينية كوناكري برئاسة عمر أوصديق، ومكتب بالعاصمة المالية باماكو برئاسة بوعلام أوصديق.

وعلى غرار مؤتمرات الدول المستقلة لوحظ تواجد الحكومة المؤقتة الجزائرية في حل القضايا الداخلية للبلدان الإفريقية، تجلى ذلك في حل أزمة كاتنغا بالكونغو 1960-1965، حيث حضرت إلى جانب 14 وفد لمعالجة الأزمة في مؤتمر ليوبولد فيل من 25 إلى 31 أوت 1960 بدعوة من باتريس لومومبا، كما كان للحكومة المؤقتة موقف واضح أيضا فيما يخص قضية الكمرون حيث وقفت الجزائر إلى جانب ما كان يدعو إليه أحمد أهديجوا خصوصا المطلب المتعلق بالوحدة الوطنية لكامل تراب الكمرون، علما أن الكمرون قان مقسم إلى شمالي وجنوبي.

إن ضغط الحكومة المؤقتة الجزائرية وتوسع نشاط الثورة الجزائرية داخليا، وفضح السياسة الاستعمارية الفرنسية، وتخوف فرنسا من فقدان الجزائر أدى بها إلى منح الاستقلال لـ 12 بلد إفريقي في غربها ووسطها سنة 1960 دفعة بعد الاعتراف باستقلال موريتانيا لتتفرغ إلى القضية الجزائرية، وهو مكسب عظيم لشعوب القارة الإفريقية، وهذا بفضل الثورة الجزائرية.

وعلى غرار المؤتمرات الإفريقية سجلت الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة تواجدها أيضا في المؤتمرات الأفروآسيوية خصوصا في مؤتمر التضامن الأفروآسيوي المنعقد بالقاهرة من 26 ديسمبر 1957 إلى 1 جانفي 1958، والذي حضرته 44 دولة إفريقية وآسيوية، وحضرته جبهة التحرير الوطني ممثلة بلامين دباغين، وقد أجمع الحاضرون كلهم على التنديد بالاستعمار والحرب، ودعت إلى تعايش الشعوب كافة في سلام وأمن، وأدانت هذه الوفود على ما يجري على أرض الجزائر من تقتيل واهدار لكرامة الانسانية، وألحت على ضرورة دعم الجزائريين إلى أن يحققوا استقلالهم.

المحور الثاني: دعم الجزائر المستقلة لحركات التحرر في إفريقيا:

أ/ أسس السياسة الخارجية للجزائر بعد الاستقلال: اعتبرت إفريقيا محورا من المحاور الأساسية للدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال؛ مما أكسبها الريادة والزعامة على دول العالم الثالث، نظرا لما كان لها من وزن على الساحة الدولية، وبذلك اكتسبت شرعية تاريخية سمحت لها أن تلعب دورا بارزا على الساحة الإفريقية، هذه الشرعية وظفتها في مجال تحرير الشعوب الإفريقية، وبذلك يمكن القول أن أسس ومبادئ السياسة الإفريقية للجزائر كانت قائمة على أساس مواصلة الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية، والأبارتيد والصهيونية، بالإضافة إلى مسألة التضامن ووحدة الشعوب الإفريقية، وكل هذه الأسس والمبادئ كانت مدرجة في ميثاق ودساتير الجزائر بعد الاستقلال.

وفي هذا السياق ستلعب الجزائر دورا بارزا في تكريس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا تطبيقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمنصوص عليها في المادة الأولى المتعلقة بـ "حرية مبدأ التساوي في حقوق الشعوب، وحقهم في تقرير المصير، واتخاذ سائر التدابير الملائمة لتوطيد السلم في العالم"

ومن أسس ومبادئ السياسة الإفريقية للجزائر التجاوب مع أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة الهدف التاريخي المتعلق بتحرير القارة الإفريقية، وتدعيم حرية شعبها، وفي هذا السياق صاح الرئيس الراحل أحمد بن بلة عشية تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 بقوله "لقد تحدثنا عن خلق صندوق للتنمية الاقتصادية، فلماذا لا نتحدث عن إيجاد صندوق للدم، صندوق يقدم المساعدة لأولئك الذين يقاتلون في أنغولا، بل وفي إفريقيا كلها... لنقبل كلنا أن يموت بعضنا أو كلنا لكي لا تكون الوحدة الإفريقية مجرد كلمة عابثة."

وقال الرئيس الراحل أيضا هواري بومدين "استقلالنا لا يكون تاما، وسيادتنا تبقى ناقصة ما دامت أنغولا وموزمبيق والرأس الأخضر لم ينتصروا على الاستعمار البرتغالي، وشعوب إفريقيا الجنوبية ما تزال تعاني من الميز العنصري"

وذكر في موقف آخر أيضا "لا توجد إفريقيا سوداء وإفريقيا بيضاء بل توجد إفريقيا واحدة، ولو خيرنا بين إفريقيا والعالم العربي، فإننا حتما سنختار البعد الإفريقي، وهذا دليل واضح على إلزام الجزائر بدعمها للقضايا الإفريقية."

ومن مبادئ السياسة الإفريقية للجزائر أيضا التجاوب مع قرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، والتي نصت على القضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية لاسيما القرار رقم 1905 الصادر في 20 نوفمبر 1963.

وكانت المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية فضاء مكن الدبلوماسية الجزائرية من فرض وجودها بدعم حركات التحرر الإفريقية عن طريق تدويل قضاياها العادلة، واستصدار لوائح سياسية نددت بالاستعمار وسياسة الأبارتيد.

أولاً: دور الجزائر في دعم استقلال المستعمرات البرتغالية:

تنوع دور الجزائر في دعم الحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية، حيث تلقى الكثير من المقاتلين، والزعماء تدريباً عسكرياً في الجزائر منهم مقاتلين من الرأس الأخضر، وأنغولا، وموزمبيق، ولعل من أبرزهم 'سامورا ماشل' الموزمبيقي الذي تلقى تكويناً عسكرياً في الجزائر سنة 1963 ليعود إلى بلاده وينظم إلى 250 مقاتلاً الذين أعلنوا الكفاح المسلح ضد البرتغال بدأ من 25 سبتمبر 1964، وبمناسبة يوم إفريقيا 17 سبتمبر 1963 صرح الرئيس الجزائري أحمد بن بلة بأن ألف مقاتل إفريقية سيستفيدون من التدريب العسكري في الجزائر.

ولم تكتفي الجزائر بتدريب المقاتلين الأفارقة بالجزائر فحسب؛ بل تعداه إلى ليشمل إقامة معسكرات تدريب في المستعمرات البرتغالية لاسيما في أنغولا وموزمبيق، وكان العقيد مختار كركب من الشخصيات المرموقة لدى زعماء الحركات الوطنية في المستعمرات البرتغالية، حيث ساهم في إنشاء معسكرات لتدريب مقاتلي جبهة تحرير أنغولا، وجبهة تحرير موزمبيق في باغامويو بتنزانيا، إضافة إلى المعسكرات الموجودة في أنغولا وموزمبيق، وفي هذا الصدد يقول 'دوس سانتوس' نائب الزعيم 'أوغستينو نيتو' "ساهم العقيد مختار كركب مساهمة فعالة في تدريب مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا... وحضوره في تلك المعسكرات ترجم إرادة الجزائر في تخليص أنغولا من السيطرة البرتغالية..."

ومن أشكال الدعم الذي قدمته الجزائر للحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية أيضاً نجد فتح مكاتب بالجزائر لحركات التحرر الوطنية منها الحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر PAIGC، وجبهة تحرير موزمبيق FRILIMO، والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA، وحركة تحرير ساوتومي وبرانسيب MLSTP.

وبرز دور الجزائر أكثر في دعم قضايا هذه البلدان في رفضها لإقامة علاقات دبلوماسية مع النظام الدكتاتوري في لشبونة، ومنحت حق اللجوء السياسي إلى الكثير من منفيي هذا النظام، كما منحهم مقراً بشارع أوبير Aubert بالجزائر العاصمة.

وتعد سنة 1968 منعرجاً حاسماً في دور الجزائر، حيث تم انعقاد الدورة 13 للجنة تحرير إفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية 15 جويلية 1968 بخطاب ألقاه الرئيس

هوارى بومدين تضمن ضرورة مواصلة الكفاح ضد الاستعمار الأجنبي لاسيما البرتغالي في جل مستعمراته بإفريقيا، وفضلت الجزائر تأييد الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا، وطالبت بمقاطعة الدول الاستعمارية اقتصاديا، والتأكيد على المساهمة الفعالة في طرد البرتغال من منظمة الصحة العالمية.

ولعبت الجزائر دورا بارزا في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في مسألة حث الدول الأعضاء خاصة الغربية منها على التوقف الفوري لإرسال أي شكل من المساعدات إلى الحكومة البرتغالية التي ظلت تتبع سياسة القمع في حق الحركات الوطنية التحريرية في مستعمراتها؛ بل يتوجب منع بيع أو توريد الأسلحة والمعدات العسكرية للنظام الديكتاتوري البرتغالي.

وعلى اثر الضغط المتزايد من قبل الجزائر والمجموعة الإفريقية في هيئة الأمم المتحدة أصدر مجلس الأمن عدة قرارات ولوائح أدانت البرتغال الأمر الذي ساهم في اضعافها وعزلها دوليا خاصة اللائحة رقم 312 (1972) بتاريخ 4 فيفري 1972 والتي تضمنت ما يلي:

- يحدد مجلس الأمن حق شعوب أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو في تقرير مصيرها واستقلالها طبقا لللائحة 1541 المؤرخة في ديسمبر 1960، كما يغترف المجلس بشرعية الكفاح هذه الشعوب.

- يدين مجلس الأمن الرفض المتواصل للحكومة البرتغالية تطبيق اللائحة 1541 الصادرة عن الجمعية العامة.

- يرى المجلس أن الوضع الراهن سببه السياسة البرتغالية في مستعمراتها

- يطلب مجلس الأمن من البرتغال:

أ/ الاعتراف الفوري بحق تقرير المصير لشعوب الأقاليم التي تحت سيطرة إدارته.

ب/ وضع حد للحروب الاستعمارية، وكل مظاهر القمع ضد شعوب أنغولا، موزمبيق، غينيا بيساو

ج/ سحب كل القوات العسكرية المستعملة في مظاهر القمع ضد شعوب أنغولا، موزمبيق، غينيا بيساو

وعلى غرار ذلك كان للجزائر دور في عقد اتفاق بين التنظيمين السياسيين والمتمثلة في الحركة الشعبية والجبهة في أنغولا والمختلفين إيديولوجيا، وذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية عام 1972، وقد نص الاتفاق على اقامة مجلس أعلى لتحرير أنغولا، وقيادة

عسكرية موحدة، ولكن هذا الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ بسبب الانقلاب العسكري الذي حصل في لشبونة عام 1974.

- إن التغير السياسي الذي حدث في البرتغال عام 1974 كان عاملا من العوامل التي ساعدت على نجاح الحركة الوطنية التحررية في أنغولا؛ لأن الانقلاب العسكري الذي أطاح بديكتاتورية سالازار ترتب عنه انبثاق حكومة جديدة اقتنعت بأهداف الحركة الوطنية في مستعمراتها.

وإلى جانب قضية أنغولا كان للجزائر الفضل الكبير في نصره قضية ساوتومي وبرانسيب عسكريا ودبلوماسية، حيث جرت المفاوضات حول استرجاع سيادة هذا الجزء من القارة السمراء بالجزائر يوم 26 نوفمبر 1974، كللت بالإعلان عن استرجاع السيادة يوم 1975، وعل إثرها أصبح 'بنتودا كوستا' رئيسا للبلاد.

ومن جهة أخرى كان للدبلوماسية الجزائرية الدور الفعال في اعتراف هيئة الأمم المتحدة باستقلال غينيا بيساو في نهاية 1973، كما كان للجزائر أيضا الفضل الكبير في تمرير لائحة في مجلس الأمن تسمح بانضمام غينيا بيساو إلى هيئة الأمم المتحدة، حيث وجه مجلس الأمن دعوة للجزائر لتشارك في المناقشات الخاصة بمسألة انضمام غينيا بيساو إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1974.

وبالمقابل اختار قادة الحزب الإفريقي من أجل استقلال الرأس الأخضر الجزائر لإجراء الجولة الثانية من المفاوضات مع البرتغال في الجزائر انتهت باسترجاع السيادة للرأس الأخضر.

وبالحديث عن مسألة موزمبيق فقد كانت الجزائر قدوة لثوار هذا البلد خصوصا 'سامورا ماشل' الذي تلقى تدريباً عسكرياً في الجزائر، وبشكل عام اتخذ الثوار الموزمبقيين الثورة الجزائرية مثلهم الأعلى في مسألة وضع الخطط العسكرية لمواجهة الجيش الاستعماري، وهذا ما أشار إليه 'إدواردو ماندلان' عندما قال "حربنا ضد البرتغال سوف تحقق ما حققته ثورة الجزائر 1962 فالطريق واحد والأسلوب في الكفاح الوطني مطابق".

ثانيا: دور الجزائر في حل قضايا الشعوب الواقعة في مشكلة التمييز العنصري:

لم يقتصر دور الجزائر المستقلة على في دعم قضايا البلدان التي كانت ماتزال تحت الاستعمار الأوربي فحسب؛ بل تعداه إلى الوقوف إلى جانب قضايا الشعوب التي وحدث نفسها في تبعية للأقليات البيضاء، وتدير شؤونها، وتتحكم في مصيرها وتنهب خيراتها، ونقصد هنا البلدان التي كانت تحت السيطرة البريطانية، وآل الحكم في النهاية إلى البيض، ونخص بالذكر هنا كل من جنوب إفريقيا، وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي) وناميبيا،، وعليه كان من الواجب على الجزائر أن تقف إلى جانب هذه البلدان مثلما وقفت مع شعوب المستعمرات البرتغالية.

أ/ روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) :

وقعت روديسيا الجنوبية تحت السيطرة البريطانية عن طريق شركة جنوب إفريقيا التي كان يقودها 'سيسيل رودس' ابتداء من عام 1891، ونظرا للخيرات اليت تتوفر عليها البلاد خصوصا الذهب والحديد ففتحت الشركة الباب للبيض من أوربا من أجل الاستيطان ونهب خيرات البلاد، وبعد الحرب العالمية الثانية، وبروز الحركة الوطنية بقيادة 'جوشو أنكومو' عن طريق حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، ثم حزب الاتحاد الشعبي الإفريقي لزيمبابوي ZAPU 1961 إلى جانب الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي بقيادة 'روبرت موغابي'، وفي عام 1965 وعوض أن تمنح بريطانيا الاستقلال لأصحاب الأرض منحت الحكم لممثلي الأقليات البيضاء بقيادة أيان سميث IAN Smith.

ومن أجل حل قضية هذا البلد وقفت الجزائر إلى جانب هذا البلد وقفت الجزائر إلى جانب هذا البلد وقفت الجزائر إلى جانب هذا البلد خاصة في لجنة تصفية الاستعمار التي تأسست بموجب اللائحة رقم 1650 لعام 1961، وعليه بموجب إعلان أيان سميث استقلال النظام العنصري في روديسيا الجنوبية تحركت الدبلوماسية الجزائرية وأعلنت رفقة تسعة دول إفريقية قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا، كما كلفت منظمة الوحدة الإفريقية الجزائر والسنغال وزامبيا للدفاع عن المواقف الإفريقية للقضية في هيئة الأمم المتحدة .

وإلى جانب ذلك كانت الجزائر عضو في اللجنة التي شكلها مجلس الأمن لمراقبة تطبيق العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام العنصري في ساليزبوري (هراري اليوم).

وبشكل عام تمحورت مساهمة الجزائر في دعم قضية زيمبابوي فيما يلي:

- .التنديد بإعلان الاستقلال من جانب واحد.

- العمل في أروقة الأمم المتحدة على حث الدول الأعضاء على عدم الاعتراف بنظام الأقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية.

- المساهمة في استصدار لوائح تتعلق بامتناع الدول الأعضاء على إرسال الأسلحة إلى النظام العنصري، والمعدات العسكرية، وقطع كل الصلات الاقتصادية معه.

ومن جهته ألقى الرئيس الجزائري أحمد بن بلة خطابا في هيئة الأمم المتحدة عام 1962 لخص فيه الموقف الثابت للجزائر في دعم حركات التحرر في إفريقيا بصفة عامة، والقضية الروديسية بصفة خاصة حيث قال: "ستجعل الجزائر من القارة السمراء فضاء لتصفية الاستعمار"

وعلى غرار ذلك دعمت الجزائر القضية الروديسية بالمال والسلاح إضافة إلى تدريب الكوادر بالجزائر، وتذكر في هذا الشأن المصادر أن العقيد 'شيراندا' chirenda كان من بين الضباط الذين تلقوا تدريباً عسكرياً في الجزائر.

وبرز ضغط الجزائر ومجموعة أخرى من الدول في مجلس الأمن من خلال اصدار المجلس اللائحة رقم 253 لعام 1968 تضمن ما يلي:

- اعتبار الأوضاع في روديسيا الجنوبية تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

- التنديد بالسياسة البوليسية المطبقة من طرف النظام العنصري خاصة ما تعلق بالاعتقالات وتنفيذ أحكام الإعدام.

- مطالبة بريطانيا بأخذ كل التدابير لمساعدة شعب روديسيا الجنوبية على استرجاع حقوقه.

ونتيجة للضغط المتزايد من قبل الدبلوماسية الجزائرية، ومجموعة الدول الإفريقية الأخرى كغانا وغينيا، مصر، مالي، المغرب، تونس، تنزانيا، زامبيا، سواء في إطار منظمة الوحدة الإفريقية أو عن طريق هيئة الأمم المتحدة رضخت بمرور الوقت حكومة الأقلية البيضاء، وتحت ضغط بريطانيا إلى إجراء استفتاء شعبي عام 1979 لوضع حد للنظام الحاكم في البلاد، وفاز حزب الاتحاد الوطني الإفريقي لزيмбаوي بالانتخابات، وأصبح 'روبرت موغابي' رئيسا للجمهورية بداية من عام 1980.

2/ ناميبيا: قبل أن تصبح ناميبيا مستعمرة بريطانية خضعت في بداية الأمر ومنذ عام 1884 إلى السيطرة الألمانية إلى غاية 1918 أين أصبحت تحت الحكم البريطاني في إطار الانتداب، ثم في إطار الوصاية عن طريق هيئة الأمم المتحدة، ومع بداية انسحاب بريطانيا من جنوب إفريقيا وناميبيا عام 1948 منحت إقليم جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) إلى الأقلية البيضاء في بريتوريا لإدارتها عوض أن تمنح الحكم لأصحاب الأرض أصدرت قانونا

يسمح بموجبه للأقلية البيضاء في جنوب غرب إفريقيا بانتخاب ستة أعضاء لتمثيلهم في برلمان بريتوريا، وبذلك أصبحت ناميبيا المقاطعة رقم 5 لجنوب إفريقيا؛ إلى جانب محافظات الناتال، الأورنج، الكاب، الترنسفال.

ونظرا لاستمرار الوضع؛ بل وتعفنه أكثر ظهرت الحركة الوطنية في البلاد بداية مع جمعية الهيريرو عام 1955، ثم أعطي لها طابعا وطنيا حيث تحولت إلى الاتحاد الوطني الإفريقي لجنوب غرب إفريقيا SWANU، كما ظهرت في نهاية الخمسينيات منظمة 'سوابو' swapo بزعامة 'سام نجوما' الذي طالب الأمم المتحدة بضرورة استرجاع السيادة في هذا الإقليم، لكن دون جدوى؛ مما أدى بهذا الحزب إلى إعلان الكفاح المسلح وأسس الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا.

وعلاوة على ذلك برز دور الجزائر كعادته في نصرة القضايا العادلة، حيث راحت تؤيد منظمة 'سوابو' على حساب التيارات السياسية الناميبية الأخرى، ومن الأساليب العسكرية التي اعتمدتها الجزائر في مسألة دعم الحركة الوطنية الناميبية هو أنها فتحت المجال لتدريب المقاتلين الناميبيين في الجزائر، كما أرسلت خبراء عسكريين في الميدان، وأول فوج تلقى التدريب كان عام 1964، وكان على رأسه 'ديمبو هاممبو'.

إلى جانب ذلك زودت الجزائر منظمة سوابو بالسلاح الذي كان يصلها عبر مصر، ودولتي تانزانيا، وزامبيا، وعلى غرار الدعم العسكري وقفت الجزائر مع ناميبيا دبلوماسيا قصد التخلص من هيمنة نظام جنوب إفريقيا العنصري نجد:

- فتح مكتب لمنظمة 'سوابو' بالجزائر سنة 1963 ومن أبرز ممثليها الرئيس 'هيفيكبوني يوهامبا' الذي مكث في الجزائر إلى غاية 1969.

- كانت الجزائر وراء استصدار الكثير من اللوائح الأممية خصوصا اللائحة رقم 2145 عام 1966 التي تنص على انتهاء انتداب جنوب إفريقيا على جنوب غرب إفريقيا.

- مساعدتها في المحافل الدولية خاصة في محكمة العدل الدولية، وأعطت رأيها في القضية التي كانت تخص القرارات التالية.

1. نهاية وصاية جنوب إفريقيا على ناميبيا.

2. على كل الدول العضوة في هيئة الأمم المتحدة الاعتراف بعدم شرعية احتلال جنوب إفريقيا لناميبيا.

3 يبقى نظام جنوب إفريقيا مسؤولا على أي انتهاك لحقوق الشعب الناميبية.

وفي عام 1973 وبفضل دور الدبلوماسية الجزائرية اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنظمة سوابو برئاسة 'سام نجوما' كممثل شرعي ووحيد لشعب ناميبيا.

ومع مرور الوقت وضغط الدبلوماسية الجزائرية والمجموعة الدولية عن طريق هيئة الأمم المتحدة على تحدي حكومة بريتوريا العنصري، وتبنت اللائحة رقم 534 التي تضع برنامج عمل يسمح باستقلال ناميبيا عام 1978، لكن الاستقلال التام تأخر إلى عام 1989 بعد فوز منظمة سوابو في الانتخابات بنسبة 57% من الأصوات، وأصبح 'سام نجوما' رئيسا للبلاد.

3- جنوب إفريقيا: كانت بلاد جنوب إفريقيا محل أطماع القوى الأوروبية منذ القرن السابع عشر لما كانت تزخر به البلاد من مقومات اقتصادية سواء كانت زراعية أو اقتصادية، وفي منتصف القرن السابع عشر جعلت الشركة الهولندية لجزر الهند الغربية من رأس الرجاء الصالح محطة لتموين سفنها ومراكبها، وبعد مدة بدأ بعض المستوطنين الهولنديين بالتوغل نحو الداخل خاصة بعد اكتشافهم للأراضي، والسهول الواسعة، وبعد مرور الوقت تزايد عددهم، واستحوذوا على أراضي كبيرة في المنطقة، حتى أطلق عليهم لفظ 'البوير' أي المزارعون، إلى أن أسسوا مستوطنتين لهم هما الترنسفال والأورانج، في حين المستوطنين البريطانيين أسسوا الناتال.

وبعد عام 1902، وبانتهاء حرب البوير الثانية أصبحت البلاد تحت حكم بريطانيا بمقتضى معاهدة 'فيرينغ' التي تنص على أن يبقى البوير يحتفظون بهويتهم الأفريكانز، ومنذ هذا التاريخ وشعب جنوب إفريقيا يعاني الأمرين سواء من جهة الحكم العسكري البريطاني، أو ضغط البيض الذي اغتصب أراضيهم واضطروهم إلى الهجرة نحو الشمال.

وفي عام 1948 بدأت بريطانيا تنسحب من المنطقة تاركة البلاد إلى حكومة بريتوريا التي سيطر عليها البيض، وانطلاقا من هذا التاريخ ستتأزم أوضاع السود أكثر، وتزداد حدة التمييز العنصري بين السود والبيض خاصة بعد تطبيق، وتدعيم سياسة الفصل العنصري سنة 1948 مع وصول الحزب الوطني وزعيمه 'دانييل فرانسوا مالان'.

ورغم ذلك لم يبقى السود يتفرجون على ما يجري في بلادهم؛ بل راحوا يلتفون أكثر حول حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ANC المؤسس عام 1912 بهدف التصدي لحكومة البيض، وكذا تنظيم مظاهرات واضرابات ضد سياسة الميز العنصري.

ومن أجل إيجاد حل لقضية جنوب إفريقيا بدأت العلاقات بين حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا عام 1955 عندما

التقى وفد من جنوب إفريقيا يقوده 'موزيس كونان' بمناضلين من المغرب العربي فيهم مجموعة من الجزائريين بالقاهرة تحضيراً للمشاركة في مؤتمر باندونغ.

وفي مؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد بغانا سنة 1958 ألقى 'فرانس فانون' خطاباً هاماً حث من خلاله الشعوب التي تسترجع سيادتها، بما فيها شعب جنوب إفريقيا يتبنى الكفاح المسلح كوسيلة لاسترجاع السيادة.

وقبيل استرجاع الجزائر لسيادتها زار الزعيم 'نلسون مانديلا' الجزائر في مارس 1962، وذكر في كتاباته أنه بعد زيارة إثيوبيا، مصر، تونس، والمغرب التقى ببعض قادة الثورة في الحدود المغربية الجزائرية الذين أعطوه فكرة عن نضال الشعب الجزائري، وكان مانديلا يؤكد دائماً أن مصير جنوب إفريقيا شبيه بمصير الجزائر لأن في البلدين أقليتين أوروبيتين تتحكمان في المسائل السياسية والاقتصادية، كما التقى 'نلسون مانديلا' بالرئيس أحمد بن بلة بعد خروجه من السجن، والذي تعهد له بمساعدة جنوب إفريقيا مالياً، وعسكرياً.

وتذك المصادر أن الزعيم مانديلا تلقى تدريباً عسكرياً بالجزائر، حيث أحيطت زيارته بالسرية التامة لأسباب أو دواعٍ أمنية، وكانت تدريباته على يد مجموعة من الضباط من بينهم محمد العماري.

ومما سبق يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- أدرك مانديلا أن سيطرة الأقلية البيضاء (البوير والانجليز) على جنوب إفريقيا، وفي المقابل هيمنة الكولون على الجزائر.

- الاستغلال الفاحش لثروات جنوب إفريقيا والجزائر من قبل الأقلية البيضاء.

- إدراك قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بعدم جدوى النضال الساسي في تحقيق الأهداف إن لم يرافقه كفاح مسلح.

واستفاد الكثير من مقاتلي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من تكوين عسكري ابتداء من سنة 1965 بالأكاديمية العسكرية بشرشال ليصبحوا بعدها النواة الأولى للجناح العسكري الذي قاد المقاومة العسكرية ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا.

ومن أشهر الذين تلقوا تدريباً عسكرياً بالجزائر نذكر 'ريدي مابان' الذي مكث بالجزائر ثمانية أشهر، التقى خلالها بالزعيم الكوبي 'شي غيفارا'، ويذكر 'أوليفر تومبو' أن الرئيس هواري بومدين دعم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بمبلغ قدره 50 000 فرنك سنة 1966 دون أن يطلب الحزب منه ذلك.

ومن الأساليب السياسية التي اعتمدتها الجزائر ف6ي نصررة قضية جنوب إفريقيا هو فتح مكتب لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي بالجزائر يقع في شارع العربي بن مهيدي، أشرف عليه المناضل 'روبرت ريشا' عام 1966، ومن الجزائر كان هؤلاء المناضلون يوضحون للرأي العام العالمي مشروعية كفاحهم، ويكشفون حقيقة النظام العنصري في جنوب إفريقيا.

وكانت الجزائر أيضا وراء اقتراح 'أوليفر تومبو' كناطق رسمي لمختلف حركات التحرر الإفريقية خلال انعقاد مؤتمر القمة الإفريقي بالجزائر عام 1968، ولم يقتصر الدعم على حزب المؤتمر الوطني الإفريقي فقد؛ بل حتى حزب المؤتمر البانافريقي PAC، ووافقت الجزائر على تدريب 1000 مقاتل من مناضلي هذا الحزب، وعلى رأسهم ممثل الحزب 'باتريك دانكن'.

ولم يتوقف الموقف الجزائري تجاه قضية جنوب إفريقيا على المستوى المحلي فقط؛ بل تعداه إلى المستوى الإقليمي والدولي، وعليه نجحت الدبلوماسية الجزائرية في جعل موقف حركة عدم الانحياز متطابق مع موقف منظمة الوحدة الإفريقية تجاه قضية جنوب إفريقيا.

وعلى الصعيد وبالضبط في أروقة هيئة الأمم المتحدة كانت الجزائر وراء اصدار اللائحة رقم 311 عام 1972 التي تنص على:

- يدين مجلس الأمن حكومة جنوب إفريقيا التي تواصل تطبيق سياسة الميز العنصري، ويعد ذلك خرقا لميثاق الأمم المتحدة.

- يحدد مجلس الأمن معارضته الكاملة لسياسة التمييز العنصري المطبقة من قبل المطبقة من قبل جنوب إفريقيا.

- يعترف المجلس بشرعية كفاح جنوب إفريقيا.

- يطلب المجلس من حكومة جنوب إفريقيا إطلاق صراح كل المساجين السياسيين.

ومن جهة أخرى سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى البحث عن الميكانيزمات السياسية اللازمة لقرض عقوبات على نظام جنوب إفريقيا العنصري، وعزله عن الساحة السياسية، وعلى هذا الأساس تمكنت الدبلوماسية الممثلة بوزير خارجيتها السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ترأس الدورة 29 للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة من طرد نظام جنوب إفريقيا العنصري من الجمعية العامة في نوفمبر 1974 رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية

لذلك، واستطاعت الجزائر كسب تأييد أكثر من 91 دولة صوتت لصالح ممثلي السود وصوتت 22 دولة بلا وامتنعت 19 دولة.

وعلى نحو ذلك برزت مواقف الجزائر تجاه حكومة البيض في:

- المقاطعة الدبلوماسية والقنصلية لنظام جنوب إفريقيا العنصري.

- المساهمة الفعالة في طرد نظام جنوب إفريقيا العنصري من منظمة العمل الدولية، وتعليق عضويته في اللجنة الدولية الأولمبية.

- المساهمة الفعالة في طرد هذا النظام من منظمة الغذاء العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومن اللجنة الاقتصادية من أجل إفريقيا.

وسعت الجزائر أيضا لدى الحلف الأطلسي بتوقيف بيع الأسلحة لنظام جنوب إفريقيا العنصري، وتجسد ذلك من خلال زيارتي وزير الخارجية السيد بوتفليقة إلى مقر الحلف سنتي 1970 و 1971.

وبشكل عام كانت سنة 1974 حافلة بالنشاط الدبلوماسي للجزائر، وهذا أثناء ترأس الجزائر للجمعية العامة، حيث صدرت عن الجمعية وبتصويت من الجزائر اللائحة رقم 3224 في 16 ديسمبر والتي تضمنت دراسة توريد الأسلحة لنظام بريتوريا، والمطالبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين، وإلغاء كل القوانين التي لها صلة بحق السكان في الكفاح ضد التمييز العنصري، والسماح لكل شعب جنوب إفريقيا بممارسة حقه في تقرير المصير طبقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم.

ووجه مجلس الأمن دعوة إلى الجزائر للمشاركة في مناقشات الجلسة رقم 1229 عام 1979 على إثر المجزرة الرهيبة التي ارتكبها النظام العنصري في جنوب إفريقيا بسويتو.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا القول أن اللوائح التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة ساهمت مساهمة فعالة في عزل نظام بريتوريا على الساحة الدولية؛ مما يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤتمر الوطني الإفريقي على المدى القريب، وبالتالي استرجاع سيادته ووضع نهاية لسياسة التمييز العنصري.

ونتيجة لعزل نظام بريتوريا العنصري دوليا لاسيما في المحافل الدولية شهدت سنوات الثمانينيات اتصالات بين رجال الأعمال البيض، وقيادة حزب المؤتمر الوطني، وعليه توجه وفد من رجال الأعمال البيض إلى لوزاكا، والتقوا بوفد من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ليتم الاتفاق على بعث المفاوضات بين الطرفين.

وفي 1990 تم الإفراج عن نلسون مانديلا وسمحت حكومة بريتوريا للأحزاب السياسية بممارسة النشاط السياسي في البلاد، وفي جوان 1991 أعلنت حكومة البيض عن إلغاء التمييز العنصري، وفي 27 أبريل 1994 نُظمت انتخابات شعبية في البلاد فاز بها حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وأصبح مانديلا رئيسا للبلاد.

المحور الثالث: دور الجزائر في تحرير إفريقيا اقتصاديا

إن الدور السياسي والدبلوماسي الذي لعبته الجزائر على مستوى القارة الإفريقية في سبيل تحقيق استقلالها، وسيادتها لم يعقها عن الدور الاقتصادي حتى يتحرر هو الآخر، ويواكب اقتصاديات العالم.

وعلى هذا الأساس كانت الجزائر ترى أنه لا يكفي لمواجهة مشكلة التخلف الاقتصادي في القارة الإفريقية مجرد اتخاذ إجراءات معينة في مجال من المجالات؛ بل لابد من وضع تصور شامل ومحدد الاستراتيجية، وفي هذا الصدد كانت الجزائر تدرك أن الكثير من الدول الإفريقية هي مستودع المواد الأولية الرخيصة، واليد العاملة بالأجور الزهيدة، وفضاء مفتوحا للمنتجات الصناعية، وفضاء لتجريب الأسلحة النووية الغربية، وبذلك كانت التنمية في إفريقيا معرقة مما يتطلب النهوض بالاقتصاد الإفريقي.

وعلى نحو ذلك أوضحت مسألة التنمية في القارة الإفريقية محورا من أهم المحاور التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية قصد إدراجها في القانون الدولي المعاصر تماشيا مع المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على:

- تحقيق مستوى أعلى للمعيشة لكل فرد، والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

- تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.

- أن يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

وبناء على ذلك يمكننا القول أن الجزائر وجدت الإطار القانوني والفضاء الذي يمكنها من أخذ زمام المبادرة للدفاع عن مصالح القارة الإفريقية في المحافل الدولية، ومن ثمة تحرير القارة السمراء اقتصاديا بصفة عامة، وعليه تحركت الآلة الدبلوماسية الجزائرية قصد تكريس هذه المبادئ في مختلف المؤتمرات والتجمعات الدولية والاقليمية، كما استضافت على أراضيها عدد من المؤتمرات السياسية والندوات الاقتصادية.

ولعبت الجزائر دورا كبيرا على مستوى مجموعة 77 التي تأسست سنة 1964 بجنيف بسويسرا، حيث ساهمت في تفعيل هذه المجموعة عن طريق تشكيل حلف قادر على رفع مطالب دول العالم الثالث عموما والدول الإفريقية بخاصة.

وعلى هذا الاساس انعقد مؤتمر مجموعة 77 بالجزائر من 10 إلى 15 أكتوبر سنة 1967، وكان بمثابة مبادرة جزائرية لتصحيح القواعد التي كانت تُسيّر العلاقات الاقتصادية الدولية، وخلال المؤتمر تمت المصادقة على ميثاق الجزائر الخاص بدول العالم الثالث يوم 24 أكتوبر 1967.

ومن بين ما تمت المصادقة عليه هو رفع معدل المتوسط السنوي للناتج الوطني أو القومي الصافي إلى 6%، وادخال تحسينات في مجال العمل والصحة، وعلى مستوى الأمم المتحدة قامت الجزائر من خلال جهاز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنشئ عام 1964) الذي ترأسه في العديد من المرات، وفازت بمنصب المقرر العام للجهاز في مؤتمر 'سانتياغو' (الشيلي) 1972، ولم يقتصر دور الجزائر في السعي واصلاح منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية فحسب؛ بل تعداه إلى مسألة مواجهة الأزمة النقدية التي عرفها العالم عام 1971 (تعطيل عملية تحويل الدولار وتراجع قيمته بنسبة 7.9%).

ونتيجة للدور الذي تلعبه الجزائر في الدفاع عن مصالح الدول الإفريقية جعلها تفوز بعضوية لجنة 24 ولجنة 20 التي استحدثها صندوق النقد الدولي، كما مثل مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالجزائر عام 1968 منعرجا حاسما في مسألة تصحيح الأوضاع بالاقصادية، حيث ركز على ضرورة التوصية الخاصة بالاندماج الاقتصادي للقارة السمراء.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن الهدف من وراء تحرك الدبلوماسية الجزائرية في هذا الصدد يبرره سعي الجزائر إلى إرساء اسس لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر اصافا للدول الفقيرة والنامية.

ومن أهم المؤتمرات على الإطلاق هو مؤامر عدم الانحياز الذي احتضنته الجزائر في سبتمبر 1973، والذي عرف نجاحا كبيرا، وشهد مشاركة قياسية للدول، وتميز هذا المؤتمر عن غيره من المؤتمرات السابقة لكونه تطرق بعمق للقضايا المصيرية لدول العالم الثالث بصفة عامة، والدول الإفريقية بصفة خاصة، كما وضع الدول الغربية أمام مسؤولياتها التاريخية من خلال مطالبتها بوضع حد للاستغلال الفاحش لثروات هذه الدول.

وأهم ما ميز هذا المؤتمر هو ذلك التلاحم والتحالف القوي للشعوب التي كانت تتطلع للتقدم والرقى، وهو تحالف من أجل الحفاظ على المصالح المشروعة والعادلة، ومن أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يخدم المجتمع الدولي، ويضمن استقرار العلاقات بين أعضائه.

ومن أهم نتائج المؤتمر هو دعم الدول المشاركة للمبادرة الجزائرية الجريئة بطلب عقد دورة طارئة للأمم المتحدة، حيث سارعت الدبلوماسية الجزائرية إلى استغلال هذه الفرصة للقيام بهذه المبادرة لدراسة موضوع المواد الأولية، وقضايا التنمية، ونظم التعامل الاقتصادي الدولي في الأمم المتحدة.

ونتيجة للأزمة الاقتصادية الرأسمالية من منتصف عام 1973 إلى غاية 1974 بسبب التضخم، وظهور مواجهة بين بلدان العالم الثالث، والدول الغربية حول أسعار المواد الأولية تقدمت الجزائر التي كانت تترأس حركة عدم الانحياز في تلك تترأس حركة عدم الانحياز في تلك الفترة بطلب للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السد 'كورت فالدهايم' بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمناقشة قضية المواد الأولية، وقضايا التنمية، وتقديم مساعدات للدول الفقيرة.

في عام 1974 تم عقد دورة خاصة بالمواد الأولية، وقضايا التنمية برعاية الأمم المتحدة، وباقتراح من الولايات المتحدة وفرنسا تخص رؤية الجزائر في مسألة إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتميزت هذه الدورة بخطاب ألقاه هواري بومدين أمام الجمعية العامة تضمن الخطوط العريضة لمشروع إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وعليه قدمت الجزائر برنامج عمل هذه المبادرة عن طريق وزير خارجيتها السيد بوتفليقة الذي لقي صدىً كبيراً من قبل دول العالم الثالث والدول الإفريقية بصفة خاصة، وبعد المناقشة الحادة بين دول العالم الثالث، والدول الغربية تم التوصل إلى إقرار وثيقتين هما:

- إعلان خاص بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد صدر بشأنه القرار رقم 3201.

- إعلان برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي صدر بشأنه القرار رقم 2301.

ومن أبرز ما جاء في هذا الإعلان:

- تساوي جميع الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واشتراكها في حل مشاكل العالم، وحرية تبني النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يلائمها.

- الحرية في التصرف بمواردها الطبيعية، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية، فضلاً عن حق مراقبة الشركات المتعددة الجنسيات .

- مساعدة الدول النامية في مجال التصنيع وتوفير الموارد المالية والتسهيلات في مجال نقل التكنولوجيا.

وصدر الإعلان مرفقاً ببرنامج عمل متعلق بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد تضمن المحاور التالية:

- القيام بمراجعة شاملو لقواعد التجارة الدولية لاسيما المتعلقة بالمواد الخام والتغذية، ونظام الامتيازات، ومبدأ المعاملة بالمثل.

- مراجعة النظام النقدي الدولي.

- تعزيز التعاون جنوب جنوب بغية تحقيق المزيد من الاستقلال الذاتي الفردي، أو الجماعي، وزيادة المشاركة والاندماج الأفضل في المبادلات الاقتصادية الدولية.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية كانت تهدف من وراء استصدار هذه اللائحة هو ارساء نظام اقتصادي عالمي جديد لتقليص الفوارق بين الدول المتقدمة، والدول السائرة في طريق النمو في مواردها الطبيعية.

وبادرت الدبلوماسية الجزائرية إلى وضع القواعد الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في هيئة الأمم المتحدة ابتداء من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وبذلك حققت الجزائر نصرا باهرا عندما تبنت الجمعية العامة برنامج عمل هذا النظام في 1 ماي 1974، والاعلان عن ميثاق الحقوق، والواجبات الاقتصادية للدول في 12 / 12 / 1974.

وتمكنت الجزائر من فرض مبدأ حق الشعوب في التصرف في مواردها الطبيعية، وبالتالي تحقيق أهداف استراتيجية كحق الدول في التأميم، كما ناضلت الجزائر في مسألة التعويضات بعد التأميمات رغم اختلافها في وجهات النظر مع الدول الغربية، وعليه نلاحظ أن موقف الجزائر برز جليا في النقطة الثامنة من الاعلان الاقتصادي الذي تبنته قمة حركة عدم الانحياز المنعقد بالجزائر في 1973، بحيث ورد في البيان ما يلي: "يحق لكل دولة تحديد مبلغ التعويض اضافة إلى كيفية التسديد، وذلك بناء على القوانين السارية في كل دولة في حالة نشوب أي خلاف".

قائمة المراجع:

- بكاي منصف: دور الجزائر في تحرير إفريقيا، ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

- بكاي منصف: دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الاول، ماي 2014.

- بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1، القاهرة، 1969.

- الزبير محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، الطباعة الشعبية للجيش، 2007.

- عودة عبد المالك: الأمم المتحدة وقضايا إفريقيا، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1967.
- قرارات ولوائح الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.
- قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963-1983، وزارة الخارجية، مصر 1985.